رأيي بعجالة[1]

فتحي التريكي

ما وقع يوم 25 جويلية هو انتفاضة شعبيّة هدفها تصحيح المسار الثوري بعد سنوات الجمر والفقر والمرض والمعاناة. لقد قلتُ المرات العديدة بأنّ الثورة التونسيّة لم تكتمل وبأنّها في كنهها مسار تتحكّم فيه إرادة الشعب. هل نحن ما نزال نعيش فترة انتقال ديمقراطي؟ نعم ولكنّنا نعيش أكثر فترة انتقال ثوري يجب أن نعطيها حقّ قدرها. فالديمقراطيّة ليست صناديق انتخابات فقط وليست تشاركيّة فقط فقد بيّنتُ أنّها أيضا نشيطة تتطلّب حراكا شعبيّا والشارع هو من معطيات النشاط الديمقراطي.

2 - قرارات رئيس الدولة دستوريّة دون شكّ. لست مختصّا في القانون الدستوري. ولكن من خلال اختصاصي في الفلسفة أستطيع أن أؤكّد أنّ مقاربة قيس سعيّد تعتمد التأويل الذي يضيّق المسافة بين لغة الإفصاح في الدستور والواقع الشارعي الجديد بينما فهم عياض بن عاشور هو تفسير حرفي للدستور دون الغوص في جوهره وعلاقاته المركّبة بالظرف. (وهنا تغلّب المساعد على الأستاذ وهو أمر يقع أحيانا)

3- حركة النهضة اختارت أن تتعامل مع اللوبيات الفاسدة داخل البرلمان وخارجه وتتعاقد معها عوض أن ترتبط بطموحات الشعب ومطالبه. وكانت تظنّ أنّها بذلك ستحافظ على موقعها في الحكم مستغلّة بذلك قوّة هذه اللوبيات ولكن العكس هو الذي حدث إذ أصبحت النهضة في قبضة لوبيات الفساد ووصلت هذه اللوبيات بواسطتها إلى الحكم بل أصبحت

---

[1] **- تدوينة الأستاذ فتحي التريكي في صفحته الشخصية على الفيسبوك بتاريخ 28-07-2021:**

https://www.facebook.com/profile.php?id=100001403310821

تشرّع وتصدر القوانين لصالحها معتمدة على حركة النهضة. لذلك انتفض الشعب ضدّها وضدّ الفاسدين معها

4- هل ستكون هذه القرارات ضامنة للنظام الديمقراطي ؟ لست أدري. فقد يؤدّي كلّ ذلك إلى العودة إلى الحكم الدكتاتوري ولكنّ الشعب يناضل باستمرار ومن يفكّر في هذه العودة سينتحر سياسيا. والمهمّ الآن هو أن تفضي استعجاليا هذه القرارات إلى تدمير لوبيات الفساد (وتحرير الأحزاب من مخالبها) ومحاربة المرض والوباء والنضال ضد الفقر. وعلى المدى المتوسّط والطويل إقامة نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد يقوم على التضامن والتآزر والعيش المشترك حسب قاعدة الكرامة.

عندما تغيب الثقافة الديمقراطية[2]

عبد المجيد الشرفي

المختصّون في القانون الدستوري على حقّ عندما يصفون ما حدث في عيد الجمهورية 2021 بالانقلاب. ولكنّ كثيرا من فقهاء القانون يخطئون حين يرجعون الظواهر السياسية إلى مقولات قانونية شكليّة وينسون جوهر السياسة التي ليس القانون إلا أداة من أدواتها، إذ ليس للقانون في الأغلب من دور سوى تبرير ميزان قوى إما أن تستفيد منه فئة مخصوصة وإما أن يكون في صالح المجموعة الوطنية بكل أطيافها. وفي قضية الحال فإنّ الدستور الذي وضع سنة 2014 كان من الصنف الذي لا يخدم إلا حركة النهضة ومَن في فلَكها، لأنها كانت تعرف حق المعرفة أنّها لا تمثّل أغلبية أفراد الشعب التونسي، بل أنّ رصيدها الانتخابي لم ينفكّ يتراجع. ومعنى ذلك بكل بساطة أنّ الانقلاب الأخير هو انقلاب على الانقلاب الذي تمّ على المصلحة الوطنية العامّة. وكان ذلك على مراحل:

- بدأ الانقلاب حين اعتبرت حركة النهضة إثر انتخابات المجلس التأسيسي أن التزامها بوضع دستور جديد في غضون سنة واحدة كان التزاما أخلاقيا وليس قانونيا، وهو اعتراف منذ تلك اللحظة بأنّها عديمة الأخلاق.

- وتواصل الانقلاب حين اتّفق زعيم النهضة ورئيس نداء تونس في باريس على صفقة يسمح بموجبها للباجي قائد السبسي بتولي رئاسة الجمهورية رغم تقدّمه في السنّ، في مقابل إشراك النهضة في الحكم، تنكّرا للمواقف المعلنة من الطرفين.

- وكان أخطر انقلاب تلقّي النهضة للأموال الطائلة من الخارج وتوظيفها لشراء الذمم في الانتخابات، وفي تسفير الشباب التونسي للمحرقة السورية، وفي التشجيع على نشر الفكر الظلامي الذي أتى به شيوخ البدو والبترول.

---

[2] - مقال نشر بجريدة المغرب 27-07-2021.

- وتواصل الانقلاب على مصلحة المجموعة الوطنية بالحصول على تعويضات غير مشروعة عن نضال يصبّ في ما ينافي قيم الحرية والمساواة والعدل، وبتوظيف أبناء الحركة، بصرف النظر عن كفاءاتهم، في المناصب الحكومية وعلى راس الشركات العمومية وفي الوظيفة العمومية، وبثّهم في مختلف أجهزة الدولة ليكونوا عَيْنا لها وأداة لتجسيم أغراضها.

- ومن مظاهر الانقلاب على ثورة ديسمبر 2010- جانفي 2011 التي لم يشارك فيها الإسلامويون تحالف النهضة بشتّى الطرق مع المعطّلين لإنتاج الفسفاط والبترول، ومع لوبيات الفساد والتهريب والاقتصاد المافيوزي الموازي، وتدجين القضاء للتغطية على جرائمها وليكون في خدمة مصالحها هي دون مصالح الفئات الضعيفة.

تلك هي بعض مظاهر الثورة المضادّة أو الانقلاب الذي قادته النهضة متسلّحة بمقولات قروسطية تمجّد الخلافة وتعادي نظام الدولة الوطنية ذات القوانين الوضعية الصرفة. وكلّها بعيدة كل البعد عن الثقافة الديمقراطية التي لم تعرّف عند أصحابها وفي الفكر السياسي الحديث بأنّها مجرّد تنظيم أحزاب وانتخابات وإقامة برلمانات. ولذا يجدر بنا أن نذكّر بأنّ بريطانيا ليس فيها دستور ونظامها ديمقراطي، وبأنّ الجمهورية الإيرانية ليست ديمقراطية رغم تنظيمها لانتخابات دورية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الكيان الصهيوني رغم ادّعائه الديمقراطية وهو القائم على الميز العنصري والإيديولوجيا الدينية.

وعلى هذا الأساس فإنّ الانقلاب على الانقلاب عَوْد بالأمور إلى نصابها، على شرط أن لا يكون مدخلا لحكم العسكر ولحكم المستبدّ ولو كان عادلا. وسترينا الأيام القادمة إن كنّا على الطريق الصحيح المؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والطمأنينة النفسية والرفاه الاقتصادي والرقيّ الحضاري، أم إنّ الإجراءات التي اتخذها رئيس الجمهورية ليست سوى نكسة أخرى تضاف إلى النكسات التي تُنضج الوعي الشعبي لا محالة. وهي لئن كانت في حال فشلها تؤخّر الحلول الناجعة، فإنّها لا تقضي على توق الشعب إلى الحرية والكرامة وإلى إزاحة المتاجرين بالدين بكلّ صلف والمصطفّين وراء القوى الرجعية.

شيء من التفاؤل والقادم أفضل حتما[3]

منصف بن عبد الجليل

تساءل بعض المثقّفين ومتابعي الشأن العام بتونس: ماذا سيحدث غدا؟ هل الرئيس مقبل بما قرّر على ترسيخ نظام استبدادي فرديّ يعتبر حتما عودة إلى الوراء، ويكون الرئيس من ثمّ جزءا من الثورة المضادّة؟ أعتبر هذه الأسئلة وجيهة ومقبولة. وأعتبر التعبير الصارخ على التخوّف الشديد جزءا مهمّا من رواسب النزعة الاستبداديّة التي عانى منها التونسيون فترة طويلة من تاريخ الدولة المعاصرة.

ولكنّي أريد أن أنبّه إلى جوانب يمنح التمعّن فيها شيئا من التفاؤل، ويقضي بأنّ القادم أفضل، وستكون تونس في وقت قصير من الدول التي ستستقطب الرأي العام الدولي وتثير إعجابه بما سيمسّى "بالمعجزة الاقتصاديّة".

أوّلا: إنّ في خروج الناس للشارع في 25 جويلية ليس دعوة إلى الملوكيّة كما وهم السيد نور الدين البحيري اليوم على أمواج شمس أف أم. بل أعتبر ذاك الحدث مثيلا لخروجهم يوم 14 جانفي 2011، وإن اختلف السبب الظاهر. الشبه بين الحدثين مقاومة الظلم، واستبداد الحاكم، والتمييز بين التونسيين، وتقديم "مؤلّفة قلوبهم" ومواطنين حرموا من حق العمل، والصحّة، والمساعدة، واستئثار الطرف الحاكم بكلّ خيرات البلد. قال الخارجون لهؤلاء الحكّام الذين تمكّنوا من مفاصل الدولة: كفى. ووضعوا أمامهم علامة قف الصارمة.

2- إنّ الرئيس بما قرّر كان ومازال صاحب شرعيّة انتخابيّة واسعة، لم يبلغ إليها أعتى حزب يدّعي اليوم الأغلبيّة الشعبيّة. وأعتبر أنّ أبلغ درس من خروج التونسيين غلبة "المواطنة" على التحزّب الديني والتحزّب بالتحيّل على الفقراء والمحتاجين.

3- أعتقد أنّ الرئيس لم يقرّر هذا الذي قرّر ذات ليلة، وإنّما استشار الوطنيين من الداخل، ونال الموافقة من الدول العظمى، ولم يظهر دوليّا أيّ رفض ولا حتى استنكار لما

---

[3] - **تدوينة الأستاذ منصف بن عبد الجليل في صفحته الشخصية على الفيسبوك بتاريخ 28-07-2021:**

https://www.facebook.com/MBAbdeljelil

قرّره الرئيس. والمفهوم أنّ الدول المانحة لن تعيق التعاون مع بلادنا وستواصل دعمنا بما أمكن. ولذا فليتم السيد المصمودي مرتاح البال لأنّ الولايات المتّحدة لن تعاقب تونس من أجل إصلاح الفساد السياسي الذي أصاب البلد مدّة السنوات العشر الماضية.

4- إنّ إقرار الرئيس اضطلاعه شخصيّا برئاسة النيابة العموميّة سيخرج السرّ من مكمنه، سيشهد التونسيّون تطبيقا للعدل، وسيمنحهم مزيدا من الإيمان بمبادئ الرئيس الحقوقيّة والإنسانيّة. وإذا تفشّى الإيمان بالعدل واطمأنّت النفوس فسيعود التونسيّ الباذل إلى الإنتاج وتحقيق الازدهار.

5- إنّ توعّد الرئيس بمقاومة الفاسدين مقاومة قضائية عادلة دون تشفّ ولا تنكيل سيحقّق مبدأ العدل والمساواة معا. وهو ما يردّ الحقوق إلى أصحابها. وفي ذلك إصلاح جذري، ولذلك أثر نفسي في كافّة التونسيين.

6- ظهر الأمن التونسي وكذا المؤسّسة العسكريّة مؤسّستين جمهوريّتين رغم محاولة التلويث بالتحزّب والموالاة، وستكون المؤسّستان قادرتين على صيانة قيم الرئيس وجوهرها "المواطنة". والرئيس واع تمام الوعي أنّه لا يمكنه أن يحيد عن الديمقراطيّة لأنّ المجتمع المدني، ولأنّ المنظّمات الكثيرة قد استوعبت الدرس السياسي وبات الأمر محسوما: لا عودة حتما إلى الاستبداد والحكم الفردي. فلتبحث الأحزاب العابثة عن غير هذه التّرهات.

7- اتّضح للجميع أنّ لغو الانقلاب الذي تدّعيه الأحزاب الحاكمة والفاسدة بالاستبداد لا معنى له، لأنّ القانون الدستوري ليس مسطرة تقاس بها الحدود، وإنّما القانون من حياة الناس يرافقها وينفعل بها، ويفعل فيها على نحو من الجدلية البنّاءة. وستدرّس التجربة التونسيّة مرّة أخرة في المعاهد الدوليّة. وظنّي انّ الرئيس قد صنع حدثا لا يختلف نوعيا عن الحدث الثوري الأصلي يوم 14 جانفي.

8- اتّضح لي وللخارجين ليلة 25 جويلية أيضا أنّ كورونا لم تعد تخيف كما يخيف التحايل على الناس بحكم استئثاري استبدادي أغرق البلاد في كثير من المزالق والمطبّات. خرج التونسيّون ولسان حالهم يقول: نقاوم اليوم سياسيينا الفاسدين المستأثرين بخيرات البلاد حتّى يعيش أبناؤنا غدا. أقول، والحصيلة هذه: لا خوف من غد. ولا استبداد في الأفق، ولا ضيم ولا ظلم. ولا يبقى إلاّ أن يشمّر التونسيّون على ساعد الكدّ وسينتجون معجزة اقتصاديّة

سرعان ما تسدّد بها الإعانات المنهوبة والمهرّبة. ولم يبق إلاّ أن يردّ الشطّار والعيّارون ما نهبوا وما سرقوا وما حازوا بدون وجه حقّ.... وما بقي إلاّ أن تراجع الوظائف التي سلّمت لغير أهلها وبدون وجه حقّ... ولم يبق إلاّ أن يعاقب من ظنّ الولاء الحزبي يحصّنهم من المحاكمة والمقاضاة... وإنّ غدا لناظره قريب. تونس بخير.

دستور 2014 الذي أكلته الدابة[4]

محمد محجوب

ليذهب دستور 2014 غير مأسوف عليه. فما كان دستورا ولكن نسيجا من الحيل لاستدامة حكام من لون واحد حتى لو لم تعطهم الانتخابات إلا عددا مزريا من النواب، وحتى لو اضطروا إلى إفساد أحزاب أخرى وارتهانها واستعبادها. نريد دستورا يليق بتونس، ويستلهم من روحها ومن تاريخها، تاريخ قرطاج، وعهد الأمان، والجمهورية التونسية. إن إصلاح الوضع السياسي الناجم عن دستورهو سبب أزمته واختناقه لا يمكن أن يكون بالضرورة إلا عملا يخرج عن ذلك الدستور.

فمن شأن الدساتير الفاسدة أنها لا تتضمن هامش إصلاحها إلا "عنفا" تأويليا، أي فعلا من أفعال الإرادة السياسية المضطرة إلى قطع شكيمة القانون الدستوري، وإلى الكف عن الائتمار بأمره بوصفه مؤطرها القانوني.

إن رئيس الدولة هو أولا فاعل سياسي. وهو بهذه الصفة ضامن للدستور. أم تراكم نسيتم؟ أم تراكم قد هيأتم كل شيء حتى يكون رئيس الدولة موظفا عند دستوركم؟ حتى يكون عبدا لما كنتم وضعتم في دستوركم من الأقفال التي ترهن لا إرادة الرئيس فقط بل صفته السياسية، وطموح الإرادة الشعبية التي يمثلها.

لقد حان الوقت لكي يفهم قانونجية الدستور أن مهنتهم لا تخول لهم رهن الشعب ورهن إرادته التي أدلى بها ... لم أكن من أنصار هذا الرئيس. ولكني قبل ذلك لست من أنصار نظام الأقفال التي سورتم بها حياة التونسيين حتى بات يومهم، كل يوم، ساعات عذاب. يرون الفساد ويرون قوانين الفساد وقوانين تبييض الأموال وقوانين بيع البلاد وقوانين حماية اللصوص، يرون كل ذلك يكتب ويعتمد يوميا تحت أنظارهم العاجزة ولا يستطيعون لها حيلة لأن دستوركم يبكتهم عن كل رد فعل. كل هذا ومازلتم تتحدثون عن فقه التأويل؟ قليلا من الحياء يا فقهاء الدستور .. فربما كانت صناعة الدساتير من شأنكم ولكن صناعة التأويل قد وضعها

---

[4] ـ تدوينة الأستاذ محمد محجوب في صفحته الشخصية على الفيسبوك بتاريخ 26-07-2021:
https://www.facebook.com/mohamed.a.mahjoub

المفكر صونا للإمكان ضد كل واقع قاتل. ربما خرج قيس سعيد بعض الخروج عن منطوق نصكم. ولكنه تمثل أن الدستور تعبير عن إرادة الشعب، تلك الإرادة التي لستم أبدا متخصصين في الاستماع إليها .. بل هي تحديدا من شأنه هو ومن شأن المفكر ومن شأن السياسي. إن ما ألومكم عليه وما سأظل ألومكم عليه دائما وأبدا هو عجزكم عن النظر إلى نصوصكم من خارج نصوصكم. وتلك هي نعمة التأويل التي لا تعرفونها. هذه النعمة هي من عطايا التاريخ.